المجلة الليبية للدراسات الأكاديمية المعاصرة (Libyan Journal of Contemporary Academic Studies)
LJCAS, eISSN: 5970-3005
Volume 4, Issue 1, 2026, Pages: 895-917

Obstacles to Implementing Social Responsibility Accounting and Their Impact on the Quality of Financial Reports: A Field Study on Commercial Banks Operating in Az-Zawiya City

Amal Salem Hadoud *
Department of Accounting, Faculty of Economics, University of Zawiya, Zawiya, Libya
***Email (for reference researcher):** a.hadoud@zu.edu.ly

أثر معوقات تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية على جودة التقارير المالية: دراسة ميدانية على المصارف التجارية العاملة في المدينة الزاوية

امال سالم حدود *
قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة الزاوية، الزاوية، ليبيا

Received: 26-03-2026; **Accepted:** 03-06-2026; **Published:** 23-06-2026

Abstract:
This study investigated the impact of corporate social responsibility (CSR) accounting obstacles (absence of regulatory controls, political instability, and training deficiencies) on the quality of financial reports in commercial banks in Al-Zawiya, Libya. Adopting a descriptive-analytical approach, a questionnaire was used to collect field data from a sample of 100 accountants and financial managers across the surveyed banks.
Data were analyzed via SPSS using Pearson correlation and linear regression (simple and multiple). Results revealed a statistically significant impact of CSR accounting obstacles, as a holistic construct, on financial reports' quality. Specifically, the "deficiency in accountants' training programs" dimension emerged as the most significant predictor, proving that human capital development is the fundamental driver of reporting quality. Consequently, the researcher recommends that Libyan commercial banks invest in human capital through advanced training on international sustainability standards. Additionally, the Central Bank of Libya should issue standardized regulatory guidelines and reporting frameworks to mandate environmental and social disclosures.

Keywords: Corporate Social Responsibility Accounting, Quality of Financial Reports, Libyan Commercial Banks, Qualitative Characteristics of Information, Training Programs for Accountants.

الملخص
هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر معوقات تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية (غياب الضوابط الرقابية، الظروف السياسية والأمنية، ونقص البرامج التدريبية) على جودة التقارير المالية في المصارف التجارية العاملة بمدينة الزاوية بليبيا. ولتحقيق هذا الهدف، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وتم استخدام الاستبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات الميدانية من عينة شملت 100 من المحاسبين والمديرين الماليين بالمصارف المبحوثة.
وقد جرى تحليل البيانات بواسطة برنامج SPSS باستخدام معامل ارتباط بيرسون وتحليل الانحدار (المتعدد والبسيط). وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج، أبرزها: وجود أثر ذي دلالة إحصائية لمعوقات تطبيق المحاسبة الاجتماعية ككتلة واحدة على جودة التقارير المالية، حيث ثبت أن بُعد نقص البرامج التدريبية للمحاسبين هو المتغير الأكثر تأثيراً ومعنوية في النموذج القياسي الخطي، مما يبرهن على أن تأهيل الكادر البشري هو المحرك الأساسي للجودة. وبناءً على هذه النتائج، تقدم الباحثة أبرز توصياتها وهي: ضرورة استثمار إدارات المصارف التجارية الليبية في رأس المال البشري عبر تكثيف البرامج التدريبية المتقدمة والمتخصصة في معايير الاستدامة الدولية والقياس الاجتماعي، مع حث مصرف ليبيا المركزي على إصدار أدلة رقابية ونماذج موحدة تُلزم المصارف بالإفصاح البيئي والاجتماعي.

الكلمات المفتاحية :المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية، جودة التقارير المالية، المصارف التجارية الليبية، الخصائص النوعية للمعلومات، البرامج التدريبية للمحاسبين.

مقدمة:

تعد المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية أداة استراتيجية تهدف إلى دمج الأبعاد البيئية والاجتماعية ضمن التقارير المالية للمؤسسات، وهو توجه عالمي متصاعد لتعزيز الشفافية والمساءلة أمام المجتمع. وفي البيئة الليبية، يواجه القطاع المصرفي تحديات جسيمة تعيق التحول نحو هذا النمط من الإفصاح، حيث تقتصر الممارسات الحالية في الغالب على أنشطة خيرية متناثرة تفتقر للقياس المحاسبي المنضبط. وتبرز هذه المعوقات نتيجة تداخل العوامل الاقتصادية غير المستقرة مع غياب الأطر التشريعية الملزمة من قبل

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

الجهات الرقابية، وعلى رأسها مصرف ليبيا المركزي. إن عدم وجود معايير وطنية محددة للقياس والإفصاح الاجتماعي في المصارف التجارية الليبية أدى إلى تدني جودة المعلومات المفصح عنها في التقارير السنوية. وهذا يتطلب بحثاً جاداً في طبيعة المعوقات التي تحول دون تبني هذه المحاسبة، لضمان تلبية احتياجات أصحاب المصالح في بيئة تتسم بالتعقيد. ومن ثم، فإن إدراك هذه التحديات يعد الخطوة الأولى نحو إصلاح النظام المحاسبي المصرفي وتفعيل دوره في التنمية المستدامة المنشودة داخل الدولة الليبية (الاوجلي،45:2022).

2-مشكلة الدراسة

تمثل مشكلة الدراسة في وجود فجوة حادة بين الممارسات المحاسبية التقليدية في المصارف التجارية الليبية وبين المتطلبات الحديثة للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية. فعلى الرغم من الدور الحيوي الذي يمكن أن يلعبه القطاع المصرفي في دعم التنمية المستدامة واستعادة ثقة المودعين في ظل الأزمات الاقتصادية الراهنة، إلا أن الواقع يشير إلى قصور واضح في رصد وقياس الأنشطة الاجتماعية وترجمتها في التقارير المالية السنوية.

ويمكن بلورة المشكلة في السؤال الرئيسي التالي :ما اثر معوقات تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية على جودة التقارير المالية في المصارف التجارية العاملة في مدينة الزاوية؟

وينبثق عن هذا التساؤل عدة تساؤلات فرعية:

1. ما أثر لغياب الضوابط الرقابية الملزمة من مصرف ليبيا المركزي على جودة التقارير المالية؟
2. ما أثر للظروف الأمنية والسياسية في البلاد على جودة التقارير المالية في المصارف التجارية؟
3. ما أثر لنقص الكفاءة المهنية والبرامج التدريبية المتخصصة للمحاسبين على جودة التقارير المالية في المصارف التجارية ؟

3-أهداف الدراسة

تمثل الأهداف الرئيسية لهذه الدراسة في الآتي:

1. تشخيص واقع تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية :في المصارف التجارية العاملة بمدينة الزاوية والتعرف على مدى التزامها بالإفصاح عن الأنشطة الاجتماعية.
2. تحديد المعوقات الرقابية :والكشف عن مدى تأثير غياب الضوابط والتشريعات الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي في تدني مستوى الإفصاح الاجتماعي.
3. تحليل تأثير البيئة المحيطة :من خلال بيان أثر الظروف السياسية والأمنية غير المستقرة في ليبيا على استمرارية وجودة التقارير المالية.
4. تقييم أثر نقص البرامج التدريبية المتخصصة للمحاسبين على كفاءة إعداد التقارير المالية التي تتضمن أبعاداً اجتماعية.
5. تقييم جودة المخرجات المحاسبية :من خلال قياس أثر هذه المعوقات مجتمعة على الخصائص النوعية للتقارير المالية (كالشفافية، والموثوقية، والقابلية للمقارنة).
6. تقديم توصيات عملية :لصناع القرار في مصرف ليبيا المركزي وإدارات المصارف للمساهمة في تذليل هذه المعوقات وتحسين جودة التقارير المالية.

4-أهمية الدراسة :تكتسب هذه الدراسة أهميتها من خلال جانبين أساسيين:

1.الأهمية العلمية (النظرية):

- إثراء المكتبة العربية والليبية :حيث تُعد المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية من المواضيع الحديثة التي تحتاج لمزيد من البحث في البيئات التي تعاني من أزمات انتقالية.
- تأصيل العلاقة بين المعوقات والجودة :تقديم إطار نظري يربط بين المعوقات البيئية (السياسية والأمنية) وبين جودة المعلومات المحاسبية، وهو جانب يقل البحث فيه مقارنة بالبيئات المستقرة.

2.الأهمية العملية (التطبيقية):

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

- خدمة قطاع المصارف في الزاوية :تزويد مديري المصارف التجارية في مدينة الزاوية برؤية واضحة حول مكامن الخلل التي تؤدي إلى تراجع جودة تقاريرهم المالية.
- لفت انتباه مصرف ليبيا المركزي بصفته السلطة الرقابية إلى ضرورة صياغة معايير ملزمة للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية لضمان الشفافية.
- تطوير الكوادر البشرية :تسليط الضوء على الحاجة الملحة لتطوير المناهج التدريبية للمحاسبين لتواكب التطورات العالمية في المحاسبة الاجتماعية.
- تعزيز الثقة المجتمعية :حيث إن تحسين جودة التقارير المالية والاجتماعية يعزز من ثقة المودعين والجمهور في أداء المصارف في ظل الظروف الراهنة.

5-فرضيات الدراسة :

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمعوقات تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية (غياب الضوابط الرقابية ،الظروف الأمنية والسياسية ،نقص البرامج التدريبية) على جودة التقارير المالية في المصارف التجارية العاملة في مدينة الزاوية؟

الفرضيات الفرعية :-

1) الفرضية الأولى" :يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لغياب الضوابط الرقابية من مصرف ليبيا المركزي على جودة التقارير المالية ."
2) الفرضية الثانية" :يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للظروف السياسية والأمنية في ليبيا على جودة التقارير المالية."
3) الفرضية الثالثة" :يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنقص البرامج التدريبية المتخصصة للمحاسبين الليبيين على جودة التقارير المالية."

6- **نموذج الدراسة :** المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على الأدبيات ذات الصلة والدراسات

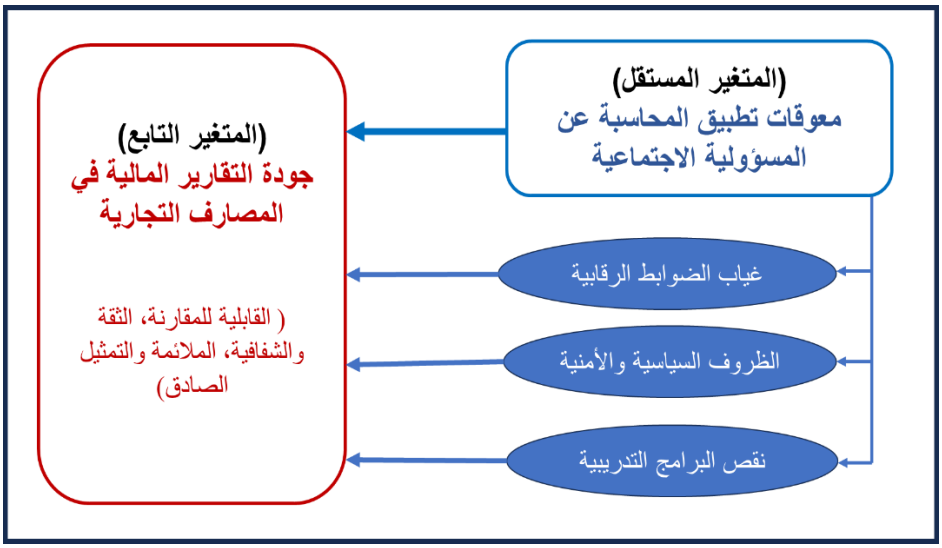

7- منهج الدراسة :-

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وهو المنهج الأكثر ملاءمة لطبيعة هذه الدراسة.

- الجانب الوصفي :تم من خلاله استعراض الأدبيات والدراسات السابقة لتأصيل مفاهيم المحاسبة الاجتماعية وجودة التقارير المالية.
- الجانب التحليلي :تم من خلال إجراء الدراسة الميدانية باستخدام "الاستبيان" كأداة رئيسية لجمع البيانات من موظفي المصارف في مدينة الزاوية، ثم تحليلها إحصائياً لاختبار صحة الفرضيات والوصول إلى النتائج.

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

8-الدراسات السابقة :

1- العقون , 2019 , بعنوان :أثر المسؤولية الاجتماعية على الأداء البيئي.

هدفت هذه الد راسة إلى إبراز أثر المسؤولية الاجتماعية على الأداء البيئي بمؤسسة البسكرية للإسمنت ببسكرة، وتم توزيع مائة استبانة على العاملين بالمؤسسة محل الد راسة، وبعد معالجة البيانات من خلال برنامج التحليل الإحصائي توصلت الدراسة إلى وجود مستوى مرتفع لممارسة المسؤولية الاجتماعية بالمؤسسة محل الدراسة، وكذلك وجود مستوى مرتفع للأداء البيئي لها، كما توصلت الدراسة إلى وجود اثر للمسؤولية على الأداء البيئي للمؤسسة قيد الد راسة.

2-دراسة الفرجاني وآخرون (2017) (بعنوان :الإفصاح البيئي في شركات الاسمنت الليبية.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى الإفصاح البيئي في التقارير المالية في شركات صناعة الاسمنت الليبية وذلك في ظل السعي لتحقيق متطلبات تنمية الاستدامة وقد اعتمدت الدراسة على منهج دراسة الحالة وعلى البيانات الثانوية المجمعة من التقارير المالية السنوية للشركة الأهلية للإسمنت والإيضاحات المتممة لها(خلال الفترة من 2011إلى)2014 ولتأكيد النتائج الوا ردة من تلك التقارير وايضاحاتها فقد ثم اجراء مقابلة شخصية مع أحد مسؤولي الإدارة المالية وقد توصلت الدراسة لنتائج تؤكد غياب الإفصاح البيئي في التقارير المالية المنشورة للشركة والقصور في ملائمة النظام المالي للشركة لمتطلبات الإفصاح البيئي مما يسبب وجود معوقات تحول دون تطبيق الشركة للإفصاح عن أدائها البيئي.

3- دراسة المزوغي (2017) بعنوان :بعنوان مستوى القياس والإفصاح المحاسبي عن تكلفة أنشطة المسؤولية الاجتماعية بالقوائم المالية الختامية للشركة الليبية للحديد والصلب.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مستوى القياس والإفصاح المحاسبي عن تكلفة أنشطة المسؤولية الاجتماعية في القوائم المالية الختامية من خلال تحديد الإطار المفاهيمي والمتغيرات الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية وكذلك من خلال التعرف على أساليب ومداخل القياس والإفصاح المحاسبي للأنشطة الاجتماعية حيث ثم تطبيق هذه الدراسة على الشركة الليبية للحديد والصلب بواسطة عينة لاختبار قوائمها المالية وقد توصلت الدراسة إلى أن الشركة الليبية للحديد والصلب لا تقوم بالقياس والإفصاح المحاسبي عن تكلفة أنشطة المسؤولية الاجتماعية في القوائم المالية الختامية على الرغم من تكبد الشركة نفقات عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية.

أولاً: مفهوم المحاسبة الاجتماعية

يُقصد بالمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في القطاع المصرفي أنها نظام محاسبي متكامل يهدف إلى تحديد، وقياس، وتحليل الأداء الاجتماعي للمصرف، ومن ثم الإفصاح عن هذه المعلومات للأطراف المعنية. وهي لا تقتصر على الجانب المالي فقط، بل تمتد لتشمل تقييم مدى مساهمة المصرف في التنمية المستدامة، مثل تمويل المشروعات الصديقة للبيئة، ودعم الاستقرار الاقتصادي للمجتمع، والالتزام بأخلاقيات العمل المصرفي.

هي العلم الذي يهدف إلى قياس وتحليل الأداء الاجتماعي للمؤسسة من خلال حصر التكاليف والمنافع الاجتماعية الناتجة عن ممارساتها، وتقديم تقارير دورية تساعد أصحاب المصالح في تقييم مدى مساهمة المؤسسة في تحقيق الرفاهية العامة للمجتمع".(العطار،34:2022)

"هي عملية تحديد وقياس الأنشطة ذات الطابع الاجتماعي التي يمارسها المصرف، والتي لا تهدف بالضرورة إلى تحقيق الربح المباشر، بل تهدف إلى خدمة المجتمع المحيط (مثل الشمول المالي، دعم المشاريع الصغرى، والأنشطة الخيرية)، ومن ثم إدراج نتائج هذه الأنشطة في التقارير المالية السنوية لإعلام أصحاب المصالح بالدور التنموي الذي يؤديه المصرف(العبيدي،82:2002)".

"هي عملية تحديد وتسجيل الأنشطة ذات الأثر الاجتماعي للمنظمة، والإفصاح عنها في القوائم المالية أو في تقارير منفصلة، بهدف إبراز مدى التزام المنظمة بالمسؤولية الأخلاقية والقانونية تجاه البيئة والمجتمع والموظفين".(ذيب،115:2023)

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

يُنظر للمحاسبة الاجتماعية على أنها نظام فرعي من نظام المعلومات المحاسبي الكلي، يعمل على توفير معلومات كمية ونوعية حول الالتزامات الاجتماعية للمؤسسة، بما يضمن تفعيل مبادئ الحوكمة والعدالة في توزيع الموارد بين الربحية الخاصة والنفع العام.(الكريمي،20219:58)

وتعرف على انها (عملية قياس وتوصيل المعلومات ذات العلاقة باثار نشاطات المنظمة على رفاهية العاملين والمجتمع المحلي والبيئة).(السويح،النعاس،117:2017)

تعرف المسؤولية الاجتماعية على انها جميع ماتقوم به المنظمات من اعمال كافة تنعكس على المحتمع بشكل يتصف بالشفافية والاخلاقيات العامة بما يتفق أيضا مع معايير الدولية للسلوك للتكامل في جميع ممارسات المنظمة (verboven,2011:44

واستنادا الى ما سبق يمكن القول ان (المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية هي أسلوب اداري محاسبي يعتني بقياس الأنشطة التي التي تمارسها المنظمة من خلال عملية اختبار المقياس المناسب لقياس أداء الأنشطة ومن ثم توصيل المعلومات الى مستخدميها لتمكنهم من اتخاذ قرارات رشيدة)

ثانياً :أهمية المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية :(دخان،29:2022)

1- يسهم الاهتمام بالنشاط الاجتماعي عند اعداد القوائم المالية في تحسين النتائج، ويجعل هذه القوائم اكثر تعبيرا عن الواقع العملي من الناحية الاجتماعية ،حيث يمكن النظر الى المحاسبة انها ذات أغراض متعددة سواء كانت اقتصادية لاجتماعية.
2- يعمق للمنشاة التجارية وذلك بتحفيزها لخدمة المجتمع الذي تعمل فيه .
3- يساعد تنفيذ محاسبة المسؤولية الاجتماعية منظمات الاعمال في الحصول على تسهيلات وحوافز من المجتمع بمختلف مؤسساته وخاصة الحكومية منها وعلى سبيل المثال التسهيلات الإدارية والقانونية وإعطاء الأولوية في المنافسات وغير ذلك من الحوافز التي تميز هذه المنظمات عن غيرها
4- ان المعلومات المحاسبية عن المسؤولية الاجتماعية لها تأثير مباشر في نتائج عمليه التحليل المالي حيث ينعكس هذه التأثير في العديد من القرارات التي يمكن ان تبني على أساس تلك النتائج من قبل العديد من الجهات الذي يهمها امر الوحدة الاقتصادية.
5-

ثالثاً :أهداف نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية :(أبو شيبة 55:2017)

1 تحديد و قياس صافي المساهمة الاجتماعية للمنظمة بصفة دورية اذ لا يكفي قياس التكليف و العوائد من وجهت نظر المنظمة و انما أيضا التكاليف و المنافع الاجتماعية التي لها تأثير في فئات الاجتماعية.
2 تقييم الأداء لاجتماعي للمنظمة و ذلك للمساعدة في تحديد ما اذا كانت استراتيجية المنظمة و أهدافها و الأنشطة والتي لها تأثير مباشر في الموارد مراكز الافراد و قطاعات المجتمع تتماشي مع الأولويات الاجتماعية من جهة ومع طموح المنظمة في تحقيق نسبة معقولة من الأرباح للأفراد من جهة أخرى.
3 الإفصاح عن الأنشطة التي تقوم بها المنظمة التي لها اثار اجتماعية (اثر قرارات المنظمة في تعليم وصحة العاملين وفي تلوث البيئة واستهلاك الموارد)وايصال كل المخرجات للأطراف المستفيدة الداخلية والخارجية .

رابعاً :مزايا تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية :(دخان ،42:2022)

1- يعمق هذا الدور الاجتماعي لمشروعات الاعمال المختلفة بتحفيزها لخدمة البيئة التي تعمل فيها ومشاركة الدولة أعباء التنمية الاجتماعية الاقتصادية
2- ان تطبيق هذا النظام يوفر الفرصة لإدخال البعد والعامل الاجتماعي في أنظمة الحسابات القومية
3- ان قيام الشركات بدورها اتجاه المسؤولية الاجتماعية يضمن الى حد كبير دعم جميع افراد المجتمع لأهدافها والاعتراف بوجودها وكذلك المساهمة في سد احتياجات المجتمع ومتطلبات حياتية والمعيشية الضرورية

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

خامساً : معوقات تطبيق نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية (محمد، عبد الرحميم،2012 : 14):

1- مشكلة قياس التكاليف الاجتماعية :

هناك اختلاف بين وجهتي النظر الاقتصادية والمحاسبية في عملية قياس التكاليف الاجتماعية، فالاقتصاديون يعدون التكاليف الاجتماعية تتمثل في الاضرار التي يتحملها المجتمع نتيجة لممارسة المنظمة نشاطها الاقتصادي مثل (تلوث الهواء)، حيث التكلفة الاجتماعية من وجهة نظرهم تتمثل في الأعباء التي ترتبت على المجتمع نتيجة للاثار الخارجية السلبية للمنظمة. (حبيب،2011،ص33).

اما من وجهة المحاسبية تعد التكلفة الاجتماعية :الأعباء المالية التي تنفقها المنشاة ولا يتطلبها نشاطها الاقتصادي،فضلا عن عدم حصول المنشاة على أي منفعة او عائد اقتصادي مباشر مقابل هذه التكاليف،بل يتم انفاقها نتيجة لالتزام المنشاة ببعض المسؤوليات الاجتماعية او تطبيقا لقوانين تفرضها الحكومة (أبو سمرة،2009،ص33).

2- مشكلة قياس المنافع الاجتماعية:

تواجه عملية قياس المنافع الاجتماعية كميا العديد من الصعوبات لترجمتها في صورة نقدية ومنها ما يلي:

1-ان عملية قياس المنافع الاجتماعية ليست سهلة لان المنافع الاجتماعية لا تخضع للسوق ولا توجد معدلات تسعير ملاءمة للمنافع الاجتماعية.

2-لا يمكن قياس بعض المنافع باستخدام وحدة النقد وانما التعبير عنها اما بالقياس غير النقدي او في شكل وصفي (أبو سمرة،2009،ص35).

3- مشكلة اصدار المعايير الاجتماعية الملائمة للقياس المحاسبي:

ان عناصر تكاليف الأداء الاجتماعي لأي منشاة تعرف بانها :عناصر التكاليف الناشئة عن التزام المنشاة بمسؤولياتها الاجتماعية وليست المشكلة في تحديد عناصر التكاليف الاجتماعية بل تكمن المشكلة في كيفية قياسها وكيفية مقارنتها بالمنفعة الاجتماعية التي يمكن للمنشاة اكتسابها نتيجة هذه التضحية والتي تنبع من تعريف المسؤولية الاجتماعية للمنشاة .

معايير مبادرة الإبلاغ العالمية (GRE)

تشمل معايير المبادرة العالمية لإعداد التقارير (GRI) مجموعة واسعة من المواضيع المتعلقة بتقارير الاستدامة، بما في ذلك التأثيرات الاجتماعية. وضمن إطار المبادرة العالمية لإعداد التقارير(GRI) ، يتم تغطية الجوانب الاجتماعية ضمن سلسلة معايير400 GRI ، ولكن لا يوجد معيار واحد منفرد يسمى "GRI 400"، بل تتضمن هذه السلسلة مجموعة من المعايير المحددة مثل:

GRI 401: التوظيف
GRI 402: علاقات العمل / الإدارة
GRI 403: الصحة والسلامة المهنية
GRI 404: التدريب والتعليم
GRI 405: التنوع وتكافؤ الفرص
GRI 406: عدم التمييز
GRI 407: الحرية النقابية والمفاوضة الجماعية
GRI 408: عمالة الأطفال
GRI 409: العمل القسري أو الإجباري
GRI 410: الممارسات الأمنية
GRI 411: حقوق الشعوب الأصلية
GRI 412: تقييم حقوق الإنسان

يوفر كل معيار من هذه المعايير إرشادات حول الإبلاغ عن جوانب اجتماعية محددة ضمن عمليات المنظمة .(Mysaka, H. and Derun, I., 2022.)

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

سادساً : طبيعة المسؤولية الاجتماعية للمصارف (الاستثمار الأخلاقي، دعم المشاريع الصغرى، الشمول المالي)

تتمثل طبيعة المسؤولية الاجتماعية للمصارف في تحولها من مجرد وسيط مالي إلى مؤسسة ذات رسالة تنموية شاملة، وتتجسد هذه الطبيعة في ثلاثة محاور أساسية

1 :الاستثمار الأخلاقي : الذي يفرض على المصرف معايير صارمة في اختيار المشاريع التي يمولها، بحيث تكون متوافقة مع القيم الأخلاقية والبيئية (مثل الصيرفة الخضراء)، والابتعاد عن الأنشطة التي قد تضر بالمجتمع.

2 :دعم المشاريع الصغرى والمتوسطة: وهو التزام جوهري للمصارف التجارية الليبية للمساهمة في تنويع الاقتصاد الوطني وخلق فرص عمل للشباب، حيث يعمل المصرف هنا كداعم للاستقرار الاقتصادي من خلال توفير التمويل اللازم بشروط ميسرة تضمن نمو هذه المشاريع. ثالثاً :الشمول المالي :وهو أحد أهم ركائز المسؤولية الاجتماعية الحديثة، ويهدف إلى تمكين كافة فئات المجتمع الليبي، خاصة الفئات المهمشة والمناطق النائية، من الوصول إلى الخدمات المصرفية الرقمية والتقليدية بسهولة ويسر وبكلفة معقولة. إن دمج هذه المحاور في صلب العمل المصرفي حيث لا يُقاس النجاح فقط بمعدلات الأرباح المالية، بل بمدى الأثر الإيجابي المستدام الذي تتركه في البيئة المحيطة. وفي ظل الظروف الراهنة في ليبيا، تصبح هذه الممارسات ضرورة ملحة لاستعادة الثقة في النظام المصرفي وتفعيل دوره في التنمية البشرية والمجتمعية. وبذلك، فإن المحاسبة عن هذه الأنشطة تضمن ترجمة هذا الدور إلى أرقام وبيانات واضحة في التقارير المالية، مما يسهل على أصحاب المصالح تقييم الأداء الاجتماعي الفعلي للمصرف بعيداً عن الشعارات النظرية، ويؤدي في النهاية إلى تحقيق التنمية الشاملة التي تنشدها الدولة والمجتمع الليبي على حد سواء (الريشي،112:2024)..

أهمية الإفصاح الاجتماعي لتعزيز ثقة المودعين في المصارف الليبية

يلعب الإفصاح الاجتماعي دوراً جوهرياً في ترميم علاقة الثقة بين المصارف التجارية الليبية وجمهور المودعين، خاصة في ظل التحديات الاقتصادية والسياسية الراهنة. فعندما تتبنى المصارف الشفافية في عرض مساهماتها المجتمعية، فإنها ترسل إشارات قوية عن استقرارها المؤسسي والتزامها الأخلاقي الذي يتجاوز مجرد تحقيق الأرباح المادية. إن إدراك المودع الليبي بأن مصرفه يساهم في تمويل التنمية المستدامة أو دعم المشروعات الصغرى يقلل من مخاوفه تجاه المخاطر المالية ويحفزه على إيداع مدخراته داخل النظام المصرفي الرسمي. كما يساهم الإفصاح الاجتماعي في بناء "رأسمال السمعة" الذي يعمل كدرع واقي للمصرف خلال أزمات السيولة أو التقلبات السوقية، حيث يميل المودعون للتمسك بالمؤسسات ذات البعد الإنساني والوطني. وبما أن البيئة الليبية تتسم بالخصوصية الاجتماعية والدينية، فإن الإفصاح عن الأنشطة الاجتماعية يعزز من شرعية المصرف في نظر المجتمع ويجعله شريكاً حقيقياً في البناء لا مجرد وسيط مالي. وبذلك، تصبح التقارير الاجتماعية أداة تسويقية فعالة تزيد من ولاء العملاء وتجذب ودائع جديدة من خلال تقليل فجوة المعلومات وزيادة مستوى الطمأنينة العامة. وختاماً، فإن الالتزام بالإفصاح الاجتماعي المنظم يسهم بشكل مباشر في تحسين جودة التقارير المالية، مما يرفع من تصنيف المصرف وقدرته على كسب ثقة المودعين المحليين والمستثمرين الدوليين على حد سواء (الجليدي ،145:2023)

تاسعاً: واقع المصارف التجارية الليبية والمعوقات

يعكس واقع القطاع المصرفي الليبي حالة من التباين بين الرغبة في التطور والقيود التي تفرضها البيئة المحلية؛ حيث يشير الواقع الحالي إلى أن المصارف التجارية الليبية لا تزال تمارس المسؤولية الاجتماعية بشكل "اجتهادي" وغير منظم محاسبياً. وتتمثل أبرز المعوقات في غياب التشريعات والقوانين الملزمة من قبل مصرف ليبيا المركزي، مما يجعل الإفصاح اختيارياً وثانوياً في نظر الإدارات العليا. كما تعاني هذه المصارف من نقص حاد في الكوادر المهنية القادرة على تحويل الأنشطة الاجتماعية إلى أرقام وبيانات مالية قابلة للقياس والمقارنة. بالإضافة إلى ذلك، تلعب التكاليف المالية الإضافية في ظل ظروف عدم الاستقرار الاقتصادي دوراً في تراجع الاهتمام بهذا الجانب، حيث يُنظر إليه كعبء مالي لا كاستثمار استراتيجي. وتبرز أيضاً معوقات تتعلق بضعف الوعي الثقافي لدى أصحاب المصالح حول أهمية التقارير

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

الاجتماعية، مما يقلل من الضغط الشعبي والمؤسسي على المصارف لتطوير أدائها. إن غياب معايير محاسبية وطنية واضحة للقياس والإفصاح الاجتماعي في ليبيا أدى في النهاية إلى جعل التقارير المالية الصادرة تفتقر إلى الشمولية والشفافية المطلوبة دولياً. وهذا الواقع يتطلب تدخلاً تنظيمياً عاجلاً لتذليل هذه العقبات المهنية والإدارية لضمان مواكبة المصارف الليبية لتوجهات الصيرفة الحديثة والمستدامة(الورفلي،68:2023)

معوقات خاصة بالبيئة الليبية: (غياب المعايير الوطنية، ضعف الثقافة المحاسبية الاجتماعية لدى الإدارة العليا، غياب الحوافز الضريبية)

تتميز البيئة الليبية بخصوصية اقتصادية وتكتنفها تحديات مؤسسية تجعل من تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية أمراً معقداً، ويمكن حصر هذه المعوقات في ثلاثة محاور رئيسة.

1 :غياب المعايير الوطنية؛ حيث لا تزال المهنة المحاسبية في ليبيا تفتقر إلى إطار قانوني ومعايير محلية ملزمة صادرة عن مصرف ليبيا المركزي أو نقابة المحاسبين تُنظم عملية القياس والإفصاح عن الأداء الاجتماعي، مما يترك الأمر لتقدير إدارة المصرف الشخصي.

2 :ضعف الثقافة المحاسبية والاجتماعية لدى الإدارة العليا؛ إذ يسود في أغلب المصارف التجارية الليبية فكر تقليدي يركز على تعظيم الربحية المالية قصيرة الأجل وتهميش الأدوار التنموية، حيث لا يُنظر للمسؤولية الاجتماعية كجزء من الاستراتيجية التنافسية بل كعبء أو عمل تطوعي غير ملزم.

3 :غياب الحوافز الضريبية والمالية؛ إذ تفتقد القوانين والتشريعات الضريبية في ليبيا للنصوص التي تشجع المصارف على الانخراط في البرامج المجتمعية، مثل تقديم إعفاءات أو تخفيضات ضريبية مقابل الإنفاق الاجتماعي، مما يؤدي إلى تراجع الدافع لدى المصارف لتبني هذا النهج المحاسبي المكلف إدارياً وفنياً. إن تداخل هذه المعوقات في ظل غياب الاستقرار المؤسسي أدى إلى تراجع ترتيب المصارف الليبية في مؤشرات الشفافية الدولية. وبناءً عليه، فإن معالجة هذه المعوقات تتطلب إرادة سياسية وتشريعية تفرض الإفصاح الاجتماعي كمتطلب قانوني يضمن حماية حقوق أصحاب المصالح. وختاماً، فإن تجاوز هذه العقبات يمهد الطريق لرفع جودة التقارير المالية الليبية وتقليل الفجوة المعلوماتية بين المصرف وجمهور المودعين والمستثمرين، مما يسهم في دفع عجلة التنمية المستدامة للدولة الليبية بشكل فعلي ومنظم (الترهوني،94:2024).

عاشراً: أثر معوقات التطبيق على جودة الشفافية المالية

تؤدي معوقات تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية إلى إحداث فجوة عميقة في جودة الشفافية المالية داخل المصارف التجارية الليبية، حيث ينعكس غياب القياس الاجتماعي سلباً على موثوقية التقارير السنوية الصادرة. فعندما تعجز المصارف عن الإفصاح الدقيق عن تكاليفها ومنافعها الاجتماعية بسبب العقبات التشريعية والمهنية، تصبح القوائم المالية "قاصرة" ولا تعكس الصورة الحقيقية والاحترافية للأداء الكلي للمصرف. إن هذا الغياب يقلل من قدرة أصحاب المصالح، وخاصة المودعين والمستثمرين، على تقييم المخاطر غير المالية التي قد تواجه المصرف، مما يؤدي إلى ضبابية في الرؤية المالية وضعف في مستويات المساءلة. كما أن الاعتماد على الإفصاحات الوصفية الإنشائية بدلاً من الأرقام المحاسبية الموثقة يُفقد المعلومات المالية خاصية "القابلية للمقارنة"، سواء بين المصارف الليبية وبعضها، أو بينها وبين المصارف الدولية. وبذلك، تتحول التقارير المالية من أداة للشفافية إلى وسيلة للإفصاح المتحيز الذي يبرز النجاحات النقدية فقط ويخفي الإخفاقات التنموية. إن أثر هذه المعوقات يتجاوز الجانب الفني ليصل إلى زعزعة الثقة في النظام المصرفي ككل، حيث يُنظر للشفافية المالية الناقصة كدليل على ضعف الحوكمة المؤسسية. وفي ظل غياب الإلزام القانوني، تظل التقارير المالية الليبية تفتقر لخاصية "الكمال"، وهي ركن أساسي من أركان جودة المعلومات المحاسبية. لذا، فإن استمرار هذه المعوقات يعني بقاء المصارف الليبية في معزل عن معايير الإفصاح العالمية، مما يعيق اندماجها في المنظومة المالية الدولية ويقلل من شفافيتها المالية أمام المؤسسات الرقابية والجمهور على حد سواء(ابوسيف،188:2025).

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

منهجية الدراسة والأدوات الإحصائية

أداة القياس وهيكلة الاستبيان

لتحقيق أهداف الدراسة والوقوف على أبعاد مشكلتها ميدانياً، اعتمدت الباحثة على استمارة الاستبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات الأولية، جرى تطويرها وتحكيمها لتتناسب مع البيئة المصرفية الليبية. وقد تم تقسيم الأداة هيكلياً إلى قسمين رئيسيين لضمان التتابع المنطقي للاستجابات:

- القسم الأول (البيانات الديموغرافية) :وخصص لرصد الخصائص المهنية والأكاديمية لعينة الدراسة، وتشمل ثلاثة متغيرات تصنيفية أساسية هي: (المؤهل العلمي، المسمى الوظيفي الحالي، وسنوات الخبرة في القطاع المصرفي)، وذلك لغرض فهم الخلفية المعرفية للمبحوثين وتأثيرها على تقييمهم للممارسات المحاسبية.
- القسم الثاني (محاور الدراسة) :وينقسم إلى جزأين رئيسيين يتسقان مع فرضيات البحث ونموذجه الهيكلي:

- الجزء الأول (المتغير المستقل - معوقات تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية) :ويضم (14) فقرة في صورته النهائية، موزعة على ثلاثة أبعاد هي: بعد غياب الضوابط الرقابية لـ (مصرف ليبيا المركزي) (4 فقرات بعد الاستبعاد المنهجي للفقرة الأولى)، بُعد الظروف السياسية والأمنية في البلاد (5 فقرات)، وبُعد نقص البرامج التدريبية والكفاءة المهنية (5 فقرات).
- الجزء الثاني (المتغير التابع - جودة التقارير المالية في المصارف التجارية) :ويشتمل على (5) فقرات صُممت لقياس الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية (كالملائمة، والتمثيل الصادق، والشفافية، والقابلية للمقارنة) في ظل غياب أو ضعف الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية.

ولتحديد الأوزان النسبية لآراء المبحوثين، تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي(5-point Likert Scale) ، حيث منحت الاستجابات أوزاناً رقمية تتراوح بين (5 درجات) لـ موافق بشدة و(درجة واحدة) لـ غير موافق بشدة، وهو مقياس يتميز بقدرته العالية على رصد التباين الدقيق في الاتجاهات السلوكية والمهنية.

مجتمع وعينة الدراسة والبرمجيات المستخدمة

استهدف البحث المنهجي الكوادر البشرية المتخصصة في الجوانب المحاسبية والرقابية والتنفيذية داخل المصارف التجارية العاملة في مدينة الزاوية. واستناداً إلى المنهج الوصفي التحليلي الملائم للدراسات الاستكشافية والقياسية في البيئات المتغيرة، تم توزيع (120) استمارة استبيان بأسلوب العينة العشوائية البسيطة.

وقد استردت الباحثة (100) استمارة مكتملة وصالحة للتحليل الإحصائي (بمعدل استجابة قوي بلغ 83.33%)، ولغرض معالجة البيانات الميدانية التي تم جمعها وتحويلها إلى مؤشرات دالة تخدم أهداف الدراسة، تم استخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS V.27)، مع تطبيق مجموعة من الاختبارات الإحصائية المعتمدة وفقاً للتسلسل المنهجي الآتي:

1. اختبار الثبات والصدق : للوقف على الصلاحية القياسية والخصائص السيكومترية لأداة الدراسة (الاستبيان)، وتأصيل مدى جهوزيتها لإجراء التحليلات الإحصائية المتقدمة؛ خضعت البيانات لاختبارات الثبات والصدق. تم قياس الاتساق الداخلي لعبارات الأداة بالاعتماد على معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha)، كما تم حساب معامل الصدق الذاتي الذي يعكس مدى خلو الأداة من الأخطاء القياسية والعشوائية عبر استخراج الجذر التربيعي لقيمة ألفا .والجدول رقم (1) يوضح النتائج التفصيلية لهذه الاختبارات بعد إجراء التعديلات المنهجية وحذف العبارة الضعيفة من المحور الأول:

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

جدول رقم (1): معاملات ثبات وصدق محاور الدراسة

المتغير	البعد (البيان)	عدد العبارات	معامل ألفا كرونباخ	معامل الصدق (الجذر التربيعي لألفا)
أبعاد المتغير المستقل X	غياب الضوابط الرقابية X1	4	0.694	0.833
	الظروف السياسية والأمنية في البلاد X2	5	0.650	0.806
	نقص البرامج التدريبية والكفاءة المهنية X3	5	0.865	0.930
إجمالي المتغير المستقل (X) معوقات تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية (ككتلة واحدة)		14	0.766	0.875
المتغير التابع Y جودة التقارير المالية في المصارف التجارية		5	0.867	0.931
المقياس ككل	أثر معوقات المسؤولية الاجتماعية على جودة التقارير	19	0.803	0.896

المصدر : من إعداد الباحثة استنادا على مخرجات برنامج SPSS

يتبين من نتائج الجدول رقم (1) أن جميع قيم معامل ألفا كرونباخ لأبعاد الدراسة قد تجاوزت القيمة المقبولة إحصائياً في البحوث التطبيقية(0.60) ، وبعمل قراءة فاحصة ومعمقة لآلية تشكّل هذه المعاملات وتفسيرها محاسبياً، يبرز الآتي:

-البعد الأول (غياب الضوابط الرقابية) :أظهرت النتائج الأولية قبل التعديل المنهجي أن قيمة المعامل بلغت (0.425)لـ (5) عبارات، وهي قيمة دون الحد الأدنى المقبول. وبتطبيق فحص دقيق للارتباط المتبادل المصحح للفقرات (Corrected Item-Total Correlation)، تبين وجود ارتباط سالب للعبارة الأولى المتعلقة بـ *(غياب النصوص الصريحة في قانون المصارف الليبي)*.

ويمكن تفسير هذه النتيجة من الناحية المحاسبية بأن أفراد العينة يربطون العائق الفعلي بغياب الأدلة الإرشادية والمنشورات التنفيذية الملزمة الصادرة عن السلطة النقدية (مصرف ليبيا المركزي)، وليس بالبنية التشريعية العامة لقانون المصارف، وهو ما غطته العبارات المتبقية بدقة. وبناءً على هذه المعطيات الإحصائية، استبعدت الباحثة العبارة الأولى، مما أدى إلى ارتفاع معامل الثبات للمحور إلى (0.694) لـ (4) عبارات، وهي قيمة تمنح هذا البُعد الصلاحية اللازمة لإجراء التحليلات اللاحقة.

-البعد الثاني (الظروف السياسية والأمنية) : سجل المحور الثاني معامل ثبات قدره (0.650) لـ (5) عبارات، وهي قيمة مقبولة وموثوقة إحصائياً في الدراسات التطبيقية، وناتجة عن طبيعة الظروف الاستثنائية وحالة عدم الاستقرار الراهنة التي تؤدي إلى تباين وجهات نظر الموظفين حول انعكاسات الوضع الأمني والسياسي من مصرف إلى آخر. كما أكدت نتائج التحليل خلو المحور من أية ارتباطات سالبة بين العبارات، وتبين أن حذف أية عبارة أخرى سيتسبب في خفض قيمة المعامل الإجمالية إلى(0.642) ، مما يوضح ترابط العبارات الخمس معاً في قياس هذا البُعد.

-البعد الثالث و ومحور المتغير التابع والمقياس ككل :حقق البعد الثالث (نقص البرامج التدريبية) معامل ثبات بلغ(0.865) ، ليبلغ معامل الثبات الإجمالي للمتغير المستقل ككل (0.766) بعدد (14) عبارة. وفي المقابل، سجل المتغير التابع (جودة التقارير المالية) معامل ثبات قدره (0.867) لـ (5) عبارات، ليصل معامل الثبات الكلي للأداة في صورتها النهائية المكونة من (19) عبارة إلى(0.803) .

وتأكيداً لهذه النتائج، جاءت قيم الصدق الذاتي مرتفعة؛ حيث تراوحت بين (0.806) كحد أدنى للمحور الثاني، و (0.931) كحد أقصى للمتغير التابع، وسجل المقياس ككل صدقاً إجمالياً قدره (0.896) .وتوضح هذه القيم تجاوز أداة الدراسة للحدود المقبولة إحصائياً، مما يؤكد دقة البيانات وصلاحيتها للانتقال إلى مرحلة التحليل الوصفي واختبار الفرضيات.

2. مقاييس الإحصاء الوصفي: استخدمت لوصف عينة الدراسة وإظهار خصائصها الديموغرافية بالاعتماد على النسب المئوية والتكرارات. كما جرى استخدامها للإجابة على تساؤلات الدراسة وترتيب فقرات الاستبيان ومحاوره حسب أهميتها النسبية من وجهة نظر الكوادر المصرفية بالاعتماد على المتوسطات الحسابية المرجحة والانحرافات المعيارية.

3. مقاييس الإحصاء التحليلي والاستدلالي: تم الاعتماد على مجموعة من الأساليب لاختبار مدى صحة الفرضيات واستكشاف طبيعة الأثر والتبيان بين المتغيرات، وهي كالآتي:

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

- اختبار T لعينة واحدة (One-Sample T-test): للحكم على معنوية ودلالة كل عبارة من عبارات المحاور مقارنة بالمتوسط الفرضي (3)، وتحديد ما إذا كانت تمثل عائقاً حقيقياً بالمصارف التجارية في مدينة الزاوية.
- ارتباط بيرسون :لمؤشرات الارتباط الأولي، وتحديد طبيعة وقوة العلاقة بين أبعاد معوقات تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية وبين جودة التقارير المالية، بالإضافة إلى التأكد من خلو المتغيرات المستقلة من مشكلة الارتباط الذاتي المرتفع قبل بناء نموذج الانحدار.
- تحليل الانحدار الخطي البسيط (Simple Linear Regression) :لاختبار الفرضيات الفرعية الثلاث، وحساب أثر كل عائق من المعوقات (مستقل) على حدة في جودة التقارير المالية (تابع).
- تحليل الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression) :وهو الاختبار الرئيس المستخدم لاختبار الفرضية العامة للدراسة، بهدف قياس قوة التأثير التراكمي للمعوقات الثلاثة مجتمعة في جودة التقارير المالية، وتحديد القدرة التفسيرية للنموذج عبر معامل التحديد(R^2) ، فضلاً عن تحديد الوزن النسبي لتأثير كل عائق على حدة عبر قيم معاملات بيتا(β).

4. الضوابط الأخلاقية للبحث

التزاماً بالمعايير العلمية والموضوعية، تم إرفاق ديباجة توضيحية مع الاستبيان تضمن سرية المعلومات والمحافظة على خصوصية المشاركين واستخدام البيانات لأغراض البحث العلمي والنشر الأكاديمي فقط. كما تم ترميز الاستمارات وعُزلت عن أية بيانات تعريفية لضمان عدم ربط الردود بأشخاص المبحوثين أو الإفصاح عن هويات فروع المصارف التجارية العاملة بمدينة الزاوية، بما يتوافق مع أخلاقيات البحث العلمي.

عرض نتائج الدراسة الميدانية وتحليلها:

أولاً: توصيف خصائص عينة الدراسة (التحليل الوصفي):

قامت الباحثة بتحليل الخصائص الديموغرافية والمهنية لأفراد العينة البالغ عددهم (100) موظفاً في المصارف التجارية العاملة بمدينة الزاوية، وذلك لتحديد خلفياتهم العلمية والعملية، والوقوف على مدى ملاءمتهم لتمثيل مجتمع الدراسة، وجاءت النتائج على النحو التالي:

1. المؤهل العلمي :يظهر الشكل رقم (2) التوزيع النسبي لأفراد العينة المستهدفة وفقاً لمؤهلاتهم العلمية، وهو ما يعكس التكوين المعرفي للمبحوثين:

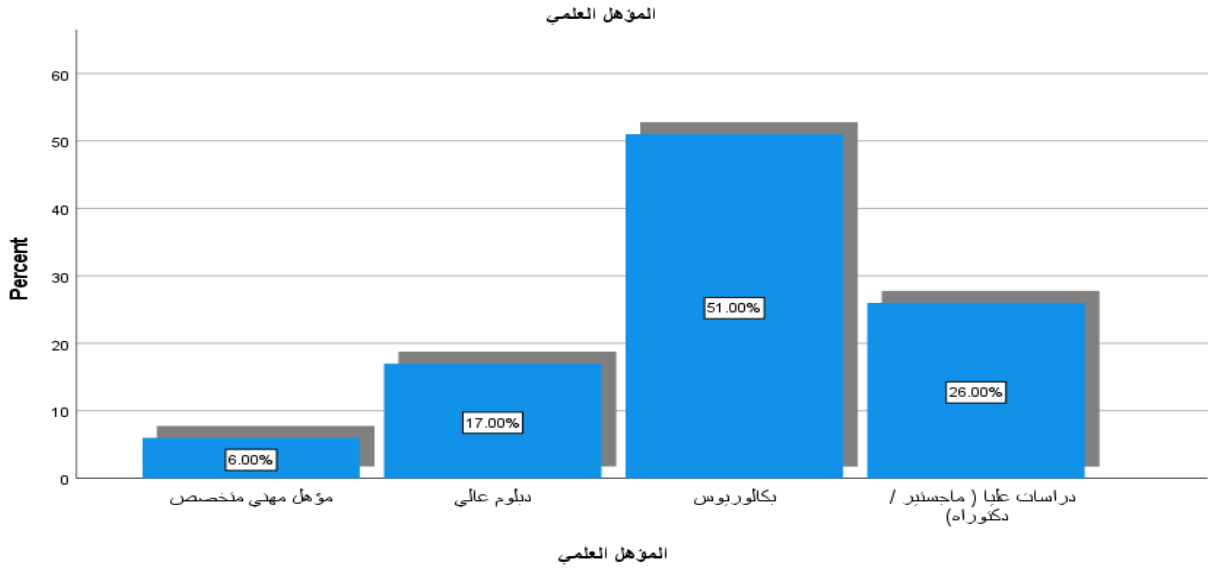

شكل رقم (2) يمثل التوزيع النسبي لمتغير المؤهل العلمي

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

من خلال الشكل رقم (2) يتضح وجود تنوع في المستويات التعليمية داخل القطاع المصرفي المستهدف، مع هيمنة واضحة لحملة المؤهلات الجامعية والعليا؛ حيث جاء حملة شهادة البكالوريوس في المرتبة الأولى بتكرار قدره (51 موظفاً) وبنسبة بلغت (51.0%) من إجمالي العينة. وتلتها مباشرة فئة حملة الدراسات العليا (ماجستير / دكتوراه) بتكرار بلغ (26 موظفاً) ونسبة مرتفعة قدرت بـ (26.0%). في حين حلّ حملة الدبلوم العالي في المرتبة الثالثة بواقع (17 موظفاً) وبنسبة (17.0%)، وجاءت فئة المؤهل المهني المتخصص في المرتبة الأخيرة بتكرار قدره (6 موظفين) ونسبة(6.0%) .

ويمكن تفسير هذه النتيجة من الناحية المحاسبية بأن إدراك معوقات تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية (سواء كانت رقابية مرتبطة بالمركزي، أو أمنية، أو تدريبية) وتقييم انعكاساتها على جودة التقارير المالية، يعد من القضايا الفنية التخصصية الدقيقة التي تتطلب خلفية معرفية متقدمة. وبما أن غالبية أفراد العينة (77.0%) هم من حملة الإجازة الجامعية الأولى والدراسات العليا، فإن هذا يعزز من موثوقية الإجابات الميدانية وقدرة المبحوثين على استيعاب متطلبات جودة المعلومات المحاسبية (كالملائمة، والتمثيل الصادق، والشفافية)، مما يمنح النتائج اللاحقة دقة علمية ومصداقية عالية.

2. المسمى الوظيفي :يظهر الشكل رقم (3) التوزيع النسبي لأفراد العينة المستهدفة وفقاً لمسمياتهم الوظيفية الحالية، وهو ما يعكس طبيعة التكوين المهني والمسؤوليات الإدارية والرقابية للمبحوثين:

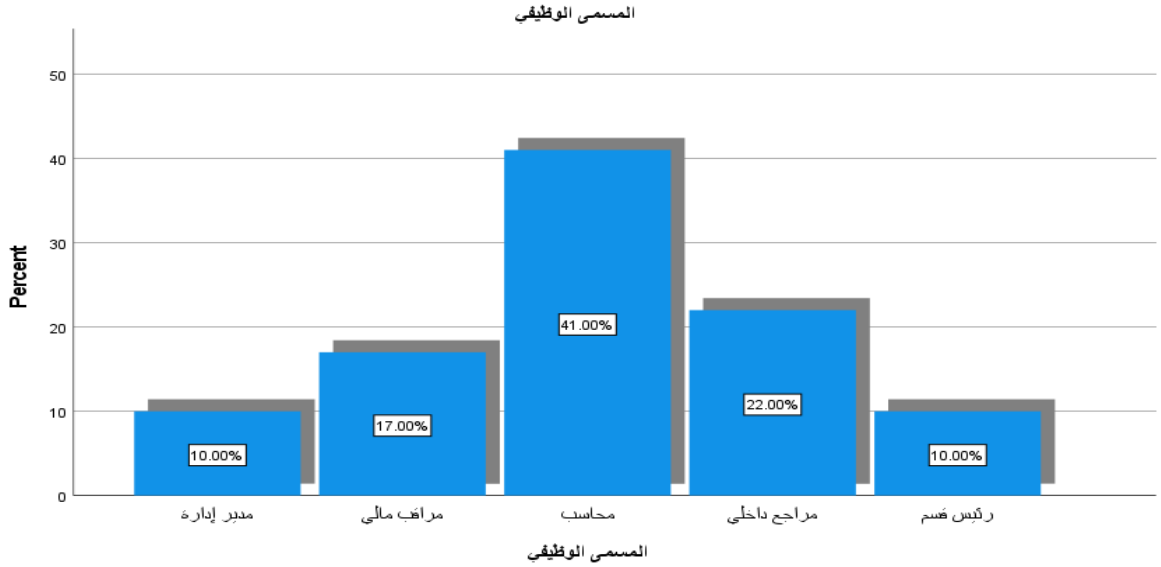

شكل رقم (3) يمثل التوزيع النسبي لمتغير المسمى الوظيفي
المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

من خلال الشكل رقم (3) يتضح أن هناك تنوعاً متوازناً في التخصصات والمسؤوليات الوظيفية داخل المصارف المستهدفة؛ حيث جاءت فئة محاسب في المرتبة الأولى بتكرار قدره (41 موظفاً) وبنسبة بلغت (41.0%) من إجمالي العينة. وتلتها فئة مراجع داخلي بواقع (22 موظفاً) ونسبة (22.0%)، ثم فئة مراقب مالي بتكرار بلغ (17 موظفاً) ونسبة (17.0%). بينما تساوت فئتا العمل الإشرافي والقيادي المتمثلة في مدير إدارة ورئيس قسم بواقع (10 موظفين) ونسبة (10.0%) لكل منهما.

ويمكن تفسير هذه النتيجة من الناحية المحاسبية بأن عينة الدراسة تمثل مزيجاً متكاملاً بين الأطراف الفاعلة في إعداد البيانات المالية والرقابة عليها؛ فالفئة التنفيذية المتمثلة في المحاسبين (41.0%) هي المسؤول الأول عن معالجة القيود اليومية وتطبيق معايير الإفصاح، بينما تشكل الفئات الرقابية من مراجعين داخليين ومراقبين ماليين (39.0%) خط الدفاع الأول لرصد الانحرافات وتقييم جودة المعلومات، وتدعمهم الفئات القيادية (20.0%) المسؤولة عن توجيه السياسات المصرفية. هذا التنوع الوظيفي يمنح الدراسة موضوعية عالية؛ إذ تجمع الإجابات الميدانية بين من يواجه معوقات تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بشكل مباشر، ومن يمتلك القدرة المهنية والتنظيمية على تقييم أثر هذه المعوقات في إضعاف أو تعزيز جودة التقارير المالية الصادرة.

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

3. سنوات الخبرة في القطاع المصرفي:

يوضح الشكل رقم (4) توزيع المبحوثين وفقاً لسنوات خبرتهم العملية، وهو مؤشر جوهري يعكس مدى معايشة العينة للواقع المهني داخل القطاع المصرفي:

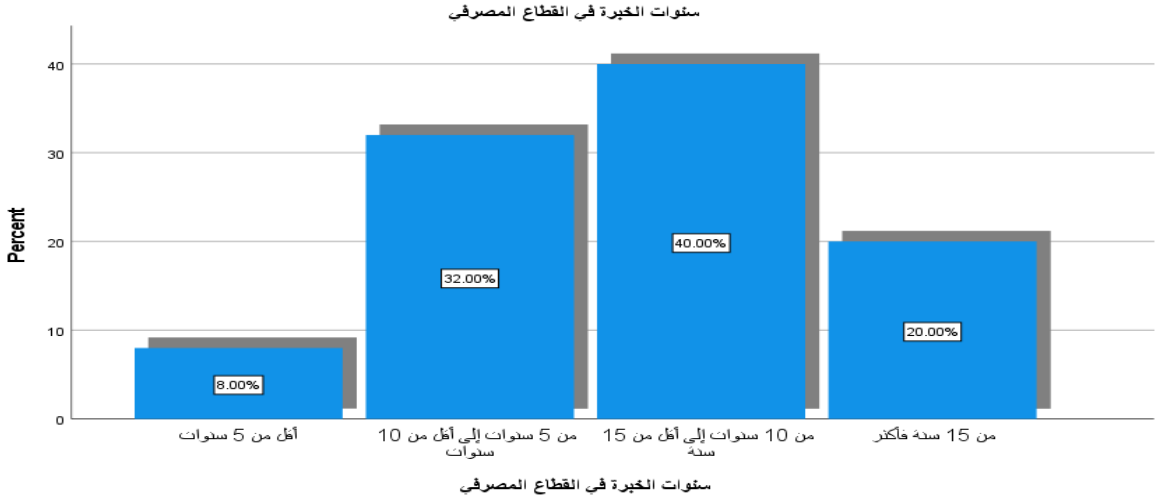

شكل رقم (4) يمثل التوزيع النسبي لمتغير سنوات الخبرة الوظيفية

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

من خلال الشكل رقم (4) تظهر النتائج أن الفئة الأكثر تمثيلاً في عينة الدراسة هي فئة ذوي الخبرة المتوسطة إلى الطويلة (من 10 سنوات إلى أقل من 15 سنة) بعدد (40 موظفاً) وبنسبة بلغت (40.0%) من إجمالي العينة. وتلتها فئة الخبرة (من 5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات) بتكرار قدره (32 موظفاً) ونسبة (32.0%)، بينما حلت فئة ذوي الخبرة الطويلة جداً (من 15 سنة فأكثر) في المرتبة الثالثة بواقع (20 موظفاً) وبنسبة (20.0%). وجاءت فئة الخبرة الحديثة (أقل من 5 سنوات) في المرتبة الأخيرة بتكرار بلغ (8 موظفين) ونسبة(8.0%) .

ويمكن تفسير هذه النتيجة من الناحية المحاسبية بأن هيمنة الكفاءات والخبرات التراكمية (التي تتجاوز خبرتها 10 سنوات بنسبة تصل إلى 60.0% من إجمالي العينة) تمنح نتائج الدراسة وزناً موضوعياً وثقة عالية؛ فهذه الفئات هي الأكثر ممارسة وتعاملاً مع الأنظمة الرقابية ومشاكل الإفصاح المالي، والأكثر قدرة على رصد معوقات تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بدقة. إن وجود هذه التراكمية المهنية يضمن أن تقييم أثر هذه المعوقات على جودة التقارير المالية لا ينطلق من انطباعات عشوائية أو عابرة، بل يستند إلى ممارسة محاسبية يومية مستقرة قادرة على تشخيص المعوقات وتحديد انعكاساتها الفعلية، مما يعزز مصداقية مخرجات البحث القياسية اللاحقة.

ثانياً: عرض وتحليل إجابات أفراد العينة حول محاور الدراسة:

ستعرض الباحثة في هذا الجزء النتائج الميدانية المتعلقة بآراء أفراد العينة حول محاور الدراسة وأبعادها المختلفة؛ حيث جرى الاعتماد على المتوسطات الحسابية لتقدير مستوى الإجابة، والانحرافات المعيارية لقياس مدى تشتت الآراء، واختبار (T) للعينة الواحدة للتحقق من المعنوية الإحصائية للاستجابات مقارنة بالمتوسط الفرضي (3)، بالإضافة إلى ترتيب العبارات حسب أهميتها النسبية[1] داخل كل بعد، ويُظهر الجدول رقم (2) ذلك على النحو التالي:

[1] **الأهمية النسبية :** يُقصد بها ترتيب العبارات أو المحاور تنازلياً حسب قيمة المتوسط الحسابي لكل منها؛ فالعبارة التي تحصل على أعلى متوسط حسابي تأخذ الترتيب الأول في الأهمية من وجهة نظر عينة الدراسة.

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

الجدول رقم (2) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والترتيب وقيم اختبار T لأبعاد الدراسة

ت	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	قيمة T	مستوى الدلالة sig	المستوى[1]
1	يعتبر عدم وجود دليل إرشادي صادر عن مصرف ليبيا المركزي لتنظيم المحاسبة الاجتماعية عائقاً أمام توحيد الممارسات المحاسبية.	4.40	0.492	4	28.434	0.000	مرتفع جدا
2	تكتفي إدارة المصرف بالإفصاحات المالية التقليدية طالما لا توجد عقوبات رقابية على عدم الإفصاح الاجتماعي.	4.50	0.522	3	28.723	0.000	مرتفع جدا
3	يساهم غياب النماذج النمطية للتقارير الاجتماعية الصادرة عن الجهات التنظيمية في عشوائية عرض البيانات الاجتماعية	4.58	0.535	2	29.520	0.000	مرتفع جدا
4	إن غياب إلزام مصرف ليبيا المركزي للمصارف بتقديم تقارير الاستدامة يضاعف التزام المصارف بالافصاح الاجتماعي	4.64	0.595	1	27.566	0.000	مرتفع جدا
	البعد الأول: غياب الضوابط الرقابية من مصرف ليبيا المركزي	4.5300	0.38808	1	39.425	0.000	مرتفع جدا
1	تؤدي حالة عدم الاستقرار السياسي في ليبيا إلى توجيه اهتمامات إدارة المصرف نحو إدارة الأزمات بدلاً من التخطيط للمسؤولية الاجتماعية.	4.05	0.435	4	24.127	0.000	مرتفع
2	تسببت الظروف الأمنية في تقليص الميزانيات المخصصة للأنشطة الاجتماعية والميدانية التي كان يمولها المصرف.	4.23	0.601	2	20.480	0.000	مرتفع جدا
3	يعيق غياب الاستقرار المؤسسي في الدولة قدرة المصرف على بناء شراكات اجتماعية طويلة الأمد مع مؤسسات المجتمع المدني.	4.39	0.650	1	21.394	0.000	مرتفع جدا
4	تؤثر التقلبات في السياسات الاقتصادية الناتجة عن الوضع السياسي على استمرارية تمويل المشاريع الصغرى والتنموية	3.96	0.491	5	19.563	0.000	مرتفع
5	يمثل غياب الأمن القانوني وحماية الاستثمارات عائقاً أمام المصرف في التوسع في مجالات "الاستثمار الأخلاقي" داخل ليبيا.	4.22	0.484	3	25.224	0.000	مرتفع جدا
	البعد الثاني: الظروف السياسية والأمنية في ليبيا	4.1700	0.34859	3	33.564	0.000	مرتفع
1	يفتقر المحاسبون في المصارف الليبية إلى المهارات الكافية لقياس التكاليف	4.02	0.568	5	17.952	0.000	مرتفع

[1] **المستوى**: هو معيار الحكم على درجة استجابة المبحوثين، وقد اعتمد الباحثان في تصنيف المستويات على معيار طول الفئة في مقياس ليكرت الخماسي، وذلك بتقسيم المدى (5-1) على عدد المستويات (5) لينتج طول فئة قدره (0.80). وبناءً عليه تحدد المستوى وفق الآتي: (من 1-1.79 منخفض جداً)، (من 1.80-2.59 منخفض)، (من 2.60-3.39 متوسط)، (من 3.40-4.19 مرتفع)، (من 4.20-5 مرتفع جداً). انظر: البياتي، (2005)، ص 49.

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

ت	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	قيمة T	مستوى الدلالة sig	المستوى[1]
	والمنافع الاجتماعية وتحويلها إلى أرقام محاسبية						
2	يؤدي غياب الدورات التدريبية المتخصصة في معايير الإفصاح الاجتماعي إلى ضعف دقة المعلومات المنشورة في التقارير المالية.	4.37	0.614	4	22.316	0.000	مرتفع جدا
3	تعتمد المصارف الليبية على محاسبين غير ملمين بأساليب القياس الكمي والنوعي للأثر البيئي والاجتماعي	4.45	0.557	2	26.017	0.000	مرتفع جدا
4	يواجه قسم المحاسبة في المصرف صعوبة في فهم ودمج متطلبات المحاسبة الاجتماعية ضمن الأنظمة المحاسبية الإلكترونية الحالية	4.44	0.592	3	24.344	0.000	مرتفع جدا
5	نقص البرامج التدريبية المتقدمة حول معايير الاستدامة الدولية يضعف جودة الإفصاح الاجتماعي	4.50	0.628	1	23.899	0.000	مرتفع جدا
	البعد الثالث: نقص البرامج التدريبية للمحاسبين	4.3560	0.47701	2	28.427	0.000	مرتفع جدا
	محور المتغير المستقل الكلي (معوقات تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية)	4.3393	0.27736	-	48.286	0.000	مرتفع جدا
1	يؤثر إغفال التكاليف الاجتماعية سلباً على صدق وعدالة القوائم المالية المنشورة.	3.91	0.621	5	14.652	0.000	مرتفع
2	يساعد الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في توفير معلومات ملائمة لاتخاذ القرارات	4.16	0.631	4	18.378	0.000	مرتفع
3	غياب المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية يقلل من شفافية التقارير المالية أمام المودعين والمجتمع	4.31	0.563	3	23.264	0.000	مرتفع جدا
4	يؤدي دمج الأبعاد الاجتماعية في التقارير إلى تعزيز الثقة في المعلومات المالية للمصرف	4.32	0.851	2	15.504	0.000	مرتفع جدا
5	تساهم المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في تعزيز خاصية القابلية للمقارنة بين التقارير المالية للمصرف والتقارير المالية للمصارف المنافسة	4.53	0.627	1	24.405	0.000	مرتفع جدا
	محور المتغير التابع الكلي (جودة التقارير المالية في المصارف التجارية)	4.2460	0.53850	-	23.138	0.000	مرتفع جدا

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

من خلال بيانات الجدول رقم (2)، تقدم الباحثة قراءة تحليلية ومعمقة تعكس واقع معوقات تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية والمدى الفعلي لأثرها الانعكاسي على جودة التقارير المالية في المصارف التجارية العاملة بمدينة الزاوية، وذلك وفق المقاربة المنهجية والمحاسبية الآتية:

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

1. تحليل وترتيب أبعاد المتغير المستقل (معوقات تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية):

أظهرت الاستجابات الميدانية تبايناً منطقياً في مستويات الأهمية النسبية للأبعاد الثلاثة المشكلة للمتغير المستقل (المعوقات)، حيث جاء ترتيب الأبعاد تنازلياً من حيث تأثيرها كعوائق من وجهة نظر أفراد العينة على النحو التالي:

- المرتبة الأولى (البعد الأول: غياب الضوابط الرقابية من مصرف ليبيا المركزي) :حلّ هذا البعد في مقدمة المعوقات المحورية ككل؛ حيث حقق أعلى متوسط حسابي إجمالي وقدره (4.53) وبانحراف معياري ضئيل (0.388) وبمستوى موافقة (مرتفع جداً)، مدعوماً بقيمة T إجمالية بالغة (39.42). وتوضح هذه النتيجة صدارة العائق التنظيمي والرقابي الأعلى؛ إذ يرى المبحوثون أن غياب الإلزام النظامي والنماذج النمطية الموحدة من السلطة النقدية هو الأساس الذي يمنح المصارف مساحة للتغاضي عن الإفصاح الاجتماعي.
- المرتبة الثانية (البعد الثالث: نقص البرامج التدريبية للمحاسبين) :جاء في المرتبة الثانية بأهمية نسبية متقدمة ومتوسط حسابي إجمالي بلغ (4.35) وانحراف معياري (0.477) وبمستوى موافقة (مرتفع جداً)، وقيمة T إجمالية قدرت بـ (28.42). ويعكس هذا الترتيب المقارن أن العينة، بعد حسم العائق الرقابي، ترى أن نقص مهارات القياس الكمي والنوعي للأثر البيئي وغياب التجهيز التدريبي والتقني للأنظمة المحاسبية الإلكترونية يشكلان العائق الذاتي الثاني من حيث الخطورة والأهمية.
- المرتبة الثالثة (البعد الثاني: الظروف السياسية والأمنية في ليبيا) :حلّ هذا البعد في المرتبة الثالثة والأخيرة ضمن أبعاد المعوقات بمتوسط حسابي إجمالي بلغ (4.17) وانحراف معياري (0.348) وبمستوى موافقة (مرتفع)، وقيمة T إجمالية بلغت (33.56). ويشير هذا الترتيب إلى أنه على الرغم من الأثر البالغ لحالة عدم الاستقرار وغياب الأمن القانوني والتقلبات الاقتصادية المحيطة، إلا أن أفراد العينة يضعون العوائق التنظيمية والمهنية الداخلية (المركزي والتدريب) في درجة أعلى من حيث التأثير المباشر على النشاط المحاسبي مقارنة بالظروف الخارجية العامة للدولة.

2. تحليل محور المتغير المستقل بصفة عامة:

عند النظر إلى المتغير المستقل ككتلة واحدة (معوقات تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية)، نجد أن المحور الكلي حقق متوسطاً حسابياً عاماً قوامُه (4.33) وهو متوسط مرتفع جداً يتجاوز نقطة الحياد (3) بكثير. ويُستدل من القيمة الضئيلة للانحراف المعياري للمحور الكلي والبالغة (0.277) على وجود تجانس وثبات استثنائي في قناعات المبحوثين بمختلف مسمياتهم الوظيفية ومستوياتهم التعليمية. كما تؤكد قيمة T الإجمالية المرتفعة بشدة والبالغة (48.28) عند مستوى دلالة إحصائية أقل من (5%) على الصدق والمعنوية المطلقة لهذه النتيجة، مما يبرهن ميدانياً على أن هذه المعوقات مجتمعة تمثل بيئة طاردة تمنح إدارات المصارف مبرراً مستمراً لإهمال القياس والإفصاح عن الأداء الاجتماعي والبيئي.

3. تحليل محور المتغير التابع بصفة عامة (جودة التقارير المالية):

فيما يتعلق بالمتغير التابع، حققت إجابات المبحوثين حول محور (جودة التقارير المالية في المصارف التجارية) ككل متوسطاً حسابياً عاماً قوامُه (4.24) وبانحراف معياري (0.538) وقيمة T بلغت (23.13) بمستوى دلالة إحصائية أقل من (5%)، وهي نتيجة تقع ضمن مستوى موافقة (مرتفع جداً). وتثبت هذه النتيجة الميدانية وعي الكوادر المصرفية بالارتباط الشرطي الحتمي بين تفكيك هذه المعوقات وتحقيق متطلبات الجودة المحاسبية؛ حيث جاءت استجابات العبارات ل تؤكد تنازلياً أهمية تفعيل المحاسبة الاجتماعية لتعزيز الخصائص النوعية؛ بدءاً من العبارة رقم (5) الأعلى أهمية نسبية (متوسط 4.53) التي تربط الإفصاح بـ القابلية للمقارنة مع المصارف المنافسة، مروراً بالعبارتين (4 و3) اللتين تربطان دمج الأبعاد البيئية والمجتمعية بتعزيز الثقة والشفافية (بمتوسطات 4.32 و4.31 على التوالي)، وصولاً إلى العبارتين (2 و1) حيث يرى المبحوثون أن توفير معلومات عن الأداء الاجتماعي للمصرف يجعل التقارير المالية ملائمة ومفيدة لمتخذي القرارات (بمتوسط 4.16)، كما يؤكدون أن عدم قياس التكاليف الاجتماعية يخل بالتمثيل الصادق والكامل الذي بدونه تفقد القوائم المالية المنشورة صفة الصدق والعدالة في عرض أداء المصرف الحقيقي (بمتوسط 3.91).

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

ثالثاً: تحليل الارتباط بين المتغيرات

لتحقيق هدف الدراسة في تحديد طبيعة وقوة العلاقة بين معوقات تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية وجودة التقارير المالية، استخدمت الباحثة معامل ارتباط بيرسون والجدول رقم (3) يوضح المصفوفة الارتباطية بين أبعاد المعوقات (المتغير المستقل) وجودة التقارير المالية (المتغير التابع)، والتي تعد مؤشراً جوهرياً لقياس المدى الانعكاسي لهذه المعوقات على كفاءة المعلومات المحاسبية داخل المصارف التجارية بمدينة الزاوية:

جدول رقم (3) يمثل مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة

المتغيرات	جودة التقارير المالية في المصارف التجارية	مستوى الدلالة (Sig)	درجة العلاقة[1]
غياب الضوابط الرقابية من مصرف ليبيا المركزي(X1)	0.178-	0.076	عكسية ضعيفة جداً (غير دالة)
الظروف السياسية والأمنية في ليبيا(X2)	0.119	0.237	طردية ضعيفة جداً (غير دالة)
نقص البرامج التدريبية للمحاسبين(X3)	**0.434	0.000	طردية متوسطة (دالة إحصائياً)
إجمالي معوقات تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية(X)	*0.249	0.012	طردية ضعيفة (دالة إحصائياً)

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

ملاحظة: (**) تعني أن العلاقة دالة إحصائياً عند مستوى (1%) و(*) تعني أن العلاقة دالة إحصائياً عند مستوى(5%) .

تظهر النتائج الواردة في الجدول رقم (3) والمستندة إلى مصفوفة بيرسون ملامح هامة وحقائق ميدانية دقيقة حول طبيعة الارتباط الوظيفي بين المتغيرات، ويمكن تفسيرها ومناقشتها على النحو التالي:

1. ارتباط إجمالي المعوقات بالمتغير التابع :تشير القراءة الإحصائية إلى وجود علاقة ارتباطية طردية ذات دلالة إحصائية بين إجمالي معوقات تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية وجودة التقارير المالية؛ حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.249) وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى معنوية 5% نظراً لأن مستوى الدلالة المحسوب (0.012) هو أقل من (0.05). وتعكس هذه النتيجة من الناحية المحاسبية أن أفراد العينة يربطون شرطياً في قناعاتهم الفنية بين إبراز المعوقات كمتطلب أساسي لتطوير الجودة؛ حيث إنه كلما زاد إدراك ووعي الكوادر بحجم وتأثير المعوقات المحيطة، كلما تعاظم الإدراك بضرورة مواجهتها لإرساء متطلبات جودة التقارير المالية لإنقاذ الخصائص النوعية للمعلومات.
2. ارتباط بعد نقص البرامج التدريبية بالمتغير التابع : حقق بعد (نقص البرامج التدريبية للمحاسبين) أقوى علاقة ارتباطية مباشرة مع المتغير التابع من بين كافة الأبعاد؛ إذ بلغت قيمة معامل الارتباط (0.434)وهي دالة إحصائياً عند مستوى معنوية قاطع (0.01) حيث بلغت قيمة (Sig = 0.000) ويُفسر ذلك محاسبياً بأن العائق المهني الذاتي المتمثل في ضعف مهارات القياس والتحويل الفني للمسؤولية الاجتماعية لدى المحاسبين ونقص إلمامهم بالمعايير الدولية هو المتغير الأكثر تأثيراً وارتباطاً مباشراً بجودة التقارير المالية؛ فالارتقاء بمهارات الكادر التدريبية والتقنية ينعكس فوراً ومباشرة بصورة متوسطة إلى قوية على تحسين خاصيتي الملائمة والتمثيل الصادق في القوائم المنشورة.
3. ارتباط بعدي الرقابة والظروف السياسية بالمتغير التابع : أظهرت المصفوفة نتائج تستحق الوقوف عليها أكاديمياً؛ حيث ارتبط بعد (غياب الضوابط الرقابية) بعلاقة عكسية ضئيلة (-0.178) ولكنها

[1] **درجة العلاقة:** يُقصد بها قوة الارتباط بين المتغيرين، حيث تمثل القيمة (0) علاقة منعدمة، والقيمة (1) علاقة طردية تامة. وقد اعتمد الباحثان في الحكم على قوة العلاقة الارتباطية (r-0.20) على المقياس التالي: (0.00: منعدمة)، (0.01-0.19: ضعيفة جداً)، (0.20-0.39: ضعيفة)، (0.40-0.69: متوسطة)، (0.70-0.89: قوية)، (0.90-0.99: قوية جداً)، (1.00: تامة). انظر: البياتي، (2005).

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

غير دالة إحصائياً نظراً لأن قيمة الدلالة (0.076) أكبر من (0.05). وبالمثل، ارتبط بعد (الظروف السياسية والأمنية) بعلاقة طردية ضئيلة جداً (0.119) وهي أيضاً غير دالة إحصائياً (Sig = 0.237).

وتفسير ذلك من الناحية الميدانية أن غياب القوانين الرقابية الصارمة والظروف الأمنية المضطربة في الدولة، على الرغم من كونهما عوائق عامة وبيئية ذات متوسطات مرتفعة جداً في الواقع، إلا أن ارتباطهما المباشر والمنفرد بجودة القوائم المالية ضعيف إحصائياً ومحايد؛ لأن جودة التقرير المالي كمنتج محاسبي نهائي تتوقف بالدرجة الأولى على الممارسات المهنية والقدرات الفنية المباشرة بالمصرف وهو ما يفسر القوة الارتباطية العالية لبُعد التدريب، بينما تظل العوامل الخارجية والرقابية مؤثرات محيطة غير مباشرة تظهر فاعليتها بوضوح عند قياس النموذج التكاملي ككل.

رابعاً: نتائج تحليل الانحدار (قياس الأثر)

بعد التأكد من وجود علاقات ارتباطية بين متغيرات الدراسة، انتقلت الباحثة إلى مرحلة قياس الأثر للتأكد من مدى مساهمة معوقات تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في التأثير على جودة التقارير المالية. ولهذا الغرض، تم استخدام نوعين من تحليل الانحدار:

1. نتائج تحليل الانحدار المتعدد (لأبعاد المتغير المستقل):

جدول رقم (4) يوضح ملخص نتائج الانحدار المتعدد (لأبعاد المتغير المستقل مجتمعة)

جدول رقم (4) يوضح ملخص نتائج الانحدار المتعدد (لأبعاد المتغير المستقل)

Sig.	F	R Square	R
0.000	8.537	0.211	0.495

تُشير البيانات الإحصائية في الجدول رقم (4) إلى كفاءة ومعنوية النموذج الإجمالي للانحدار المتعدد؛ حيث بلغت قيمة معامل الارتباط المتعدد (R) حوالي (0.495) ممّا يعني وجود علاقة توافقية جيدة بين الأبعاد مجتمعة والمتغير التابع. وسجل معامل التحديد (R^2) قيمة قدرها (0.211)، وهذا يعني أن أبعاد المعوقات الثلاثة مجتمعة (الرقابية، والسياسية، والتدريبية) تفسر ما نسبته (21.1%) من التغيرات والتقلبات التي تحدث في جودة التقارير المالية بالمصارف المبحوثة، في حين تعود النسبة المتبقية (78.9%) إلى عوامل أخرى خارج نطاق هذا النموذج.

وتؤكد قيمة F المحسوبة والبالغة (8.537) وبمستوى دلالة قاطع (0.000) الصلاحية العالية للنموذج من الناحية الإحصائية لتفسير الأثر الحقيقي للمعوقات.

2. نتائج معاملات الانحدار المتعدد (لأبعاد المتغير المستقل منفردة):

جدول رقم (5) يوضح معاملات الانحدار (Coefficients)

المتغير (الأبعاد)	β	Beta	T	Sig.
(Constant)	3.038	-	3.806	0.000
X1	0.214-	0.154-	1.596-	0.114
X2	0.032	0.021	0.200	0.842
X3	0.470	0.416	4.221	0.000

عند تفحص وتتبع الأثر الفردي لكل بعد من أبعاد المعوقات على جودة التقارير المالية في الجدول رقم (5)، يتضح الآتي:

- أثر بعد نقص البرامج التدريبية للمحاسبين (X3) :يمثل هذا البعد القوة التفسيرية الحقيقية والمؤثر المباشر الوحيد والدال إحصائياً في نموذج الانحدار المتعدد؛ حيث بلغت قيمة معامل الانحدار المعياري له (0.416)، وقيمة Tالمحسوبة له قوية وبلغت (4.221) وهي دالة إحصائياً بشكل قاطع عند مستوى (0.000) وهو أقل من (0.05). وتفسير ذلك محاسبياً وميدانياً، أن زيادة الاهتمام بتشخيص ومعالجة نقص مهارات المحاسبين والبرامج التدريبية المتقدمة حول معايير الاستدامة يساهم مباشرة وبشكل إيجابي في دفع وتحسين جودة التقارير المالية؛ فالقدرة المهنية للمحاسب داخل

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

المصرف هي الأداة التنفيذية المباشرة لترجمة بنود المسؤولية الاجتماعية إلى معلومات نوعية (ملائمة وصادقة) داخل القوائم المالية المنشورة.

- أثر بعدي غياب الضوابط الرقابية والظروف السياسية (X1, X2): أظهرت النتائج أن البعد الأول حقق معامل انحدار سالباً قدره (-0.154) بقيمة Tبلغت (-1.596) ولكنها غير دالة إحصائياً (Sig = 0.114). وبالمثل حقق البعد الثاني معامل انحدار ضئيلاً جداً (0.021) وقيمة Tبلغت (0.200) وهي غير دالة إحصائياً أيضاً.(Sig = 0.842)

وهذه النتيجة الإحصائية تعكس واقعاً ميدانياً هاماً؛ وهو أنه عند دراسة الأبعاد منفردة وفي ظل وجود بقية المتغيرات، فإن غياب القوانين الرقابية أو الاضطرابات السياسية الخارجية لا تُحدث أثراً خطياً مباشراً ومنفرداً على البنية الفنية لجودة القوائم المالية، بل يظل أثرها محايداً إحصائياً، لكون جودة التقارير كمنتج نهائي ترتبط جوهرياً بالقدرة البشرية والمهنية داخل المصرف (البعد الثالث)، مما يعزز فرضية أن تأهيل الكادر هو خط الدفاع الأول للجودة حتى في ظل قصور البيئة الخارجية والتشريعية.

3. نتائج تحليل الانحدار البسيط (للمتغير المستقل الكلي):

جدول رقم (6) يوضح ملخص نتائج الانحدار البسيط (المتغير الكلي)

T	(Constant)	β	Beta	F	R Square	R
2.545 Sig.= 0.012	2.148	0.483	0.249	6.479 0.012=Sig.	0.062	0.249

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

خصص تحليل الانحدار البسيط المبين في الجدول رقم (6) لاختبار أثر المتغير المستقل الكلي (معوقات تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية) على المتغير التابع (جودة التقارير المالية)، وتظهر القراءة التحليلية ما يلي:

- سجل معامل التحديد (R^2) قيمة قدرها (0.062)، وهي تشير إلى أن معوقات تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية ككتلة واحدة تفسر ما نسبته (6.2%) من التغيرات الحاصلة في جودة التقارير المالية بالمصارف التجارية بالزاوية.
- بلغت قيمة Fالمحسوبة (6.479) وبمستوى دلالة قدره (0.012) وهو أقل من مستوى المعنوية القياسي (0.05)، مما يؤكد المعنوية الإحصائية لنموذج الانحدار البسيط وصلاحيته للحكم على الأثر.
- بلغت قيمة معامل الانحدار المعياري (beta) للمتغير الكلي (0.249) وقيمة Tالمحسوبة (2.545) بمستوى دلالة (0.012)؛ وهي قيمة دالة إحصائياً وتثبت وجود أثر حقيقي للمتغير الكلي. وتفسير هذه النتيجة من الناحية المحاسبية، أن زيادة وعي الكوادر المصرفية وتحديدهم الدقيق لحجم المعوقات الكلية المحيطة ينعكس طردياً على ضرورة تبني معايير الجودة ومواجهة هذه المعوقات لرفع كفاءة وخصائص التقارير المالية (الملائمة، التمثيل الصادق، والشفافية)، مما يؤكد ارتباط معوقات الاستدامة بمتطلبات جودة المعلومات في البيئة المصرفية الليبية.

4. صياغة معادلة التنبؤ ونموذج الانحدار لأثر المعوقات في جودة التقارير المالية:

بناءً على نتائج تحليل الانحدار المتعدد الموضحة في الجدول رقم (5)، يمكن صياغة معادلة التنبؤ التي تعبر عن الأثر الفردي والمشترك لأبعاد المعوقات في جودة التقارير المالية كما يلي:

معادلة الانحدار المتعدد (نموذج التنبؤ):

$$\hat{Y} = \beta_0 + \beta_1 X_1 + \beta_2 X_2 + \beta_3 X_3$$

حيث:

- $\hat{Y}$: القيمة المتوقعة لجودة التقارير المالية (المتغير التابع).
- β_0: المقدار الثابت.
- β_1 ..... β_3: معاملات الانحدار غير المعيارية (β) لكل بُعد.

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

- X_1 .... X_3 : تمثل أبعاد معوقات تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية (غياب الضوابط الرقابية ، الظروف السياسية والأمنية في ليبيا ، نقص البرامج التدريبية للمحاسبين).

ومن خلال القيم المستخلصة من الجدول (5) نحصل على نموذج التنبؤ التالي:

$$\hat{Y} = 3.038 - 0.214X_1 + 0.032X_2 + 0.470X_3$$

نلاحظ من خلال قيم المعاملات الواردة في المعادلة الفعليّة أن بعد نقص البرامج التدريبية للمحاسبين (X3) هو صاحب التأثير الأكبر والموجب والدال إحصائياً في النموذج؛ حيث إن قيمة معامله بلغت (0.470)، ممّا يعني أن معالجة هذا العائق وتدريب المحاسبين سينعكس إيجاباً وبقوة على رفع جودة التقارير المالية وتطوير الخصائص النوعية للمعلومات.

بينما ظهرت قيم ضعيفة وغير دالة إحصائياً في الأبعاد الأخرى؛ حيث سجل بُعد غياب الضوابط الرقابية (X1)قيمة سالبة بلغت (-0.214)، وسجل بُعد الظروف السياسية (X2) قيمة ضئيلة جداً بلغت (0.032).

وهنا توضح الباحثة أن وجود قيم غير دالة إحصائياً في معادلة الانحدار المتعدد لا يقلل من قيمة هذه الأبعاد كعوائق حقيقية في الواقع (حيث كانت متوسطاتها الحسابية الوصفية مرتفعة جداً ومستوى موافقتها عالٍ)، ولكنه يشير إحصائياً إلى أن هذه الأبعاد في بيئة الدراسة الحالية (المصارف التجارية بالزاوية) لم تدخل بقوة خطية منفردة في التنبؤ بجودة التقارير المالية مقارنة ببُعد نقص التدريب، ربما بسبب تداخل أثرها البيئي والتشريعي الخارجي مع متغيرات تنظيمية أخرى.

وبناءً على مخرجات الجدول رقم (6)، يمكن التعبير عن أثر المعوقات (ككتلة واحدة) على جودة التقارير المالية بالمعادلة التالية:

معادلة الانحدار البسيط (للمتغير الكلي):

$$\hat{Y} = 2.148 + 0.483X$$

تشير هذه المعادلة إلى أن زيادة وعي وتحديد الكوادر المصرفية للمعوقات بمقدار درجة واحدة على مقياس القياس، تؤدي إلى تحسن مباشر في تبني وتفعيل متطلبات الجودة بمقدار(0.483) ، وهو ما يؤكد معنوية وأهمية الفرضية الرئيسية للدراسة.

بناءً على ما تقدم، تقرر قبول الفرضية الرئيسية للدراسة، وقبول الفرضية الفرعية الثالثة (نقص البرامج التدريبية للمحاسبين)، بينما لم تتحقق أدلة كافية لرفض الفرضيات الصفرية المتعلقة بالبعدين الأول والثاني في نموذج الانحدار المتعدد الفردي.

تخلص الباحثة إلى أن معوقات تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في المصارف التجارية بمدينة الزاوية ليست مجرد تحديات عابرة، بل هي محدد إحصائي حقيقي يؤثر سلباً في جودة المعلومات المحاسبية. إن تصدّر عائق (نقص البرامج التدريبية للمحاسبين) لمشهد التأثير المباشر والمعنوي يرسل دلالة واضحة لصناع القرار في القطاع المصرفي بأن الاستثمار في كفاءة وتأهيل العنصر البشري وتزويده بأدوات القياس الحديثة هو المدخل التنفيذي الأضمن للتحول من الممارسات المحاسبية التقليدية الجامدة إلى بيئة إفصاح مالي مستدام يتسق مع تطلعات هذا المؤتمر العلمي.

مناقشة النتائج وتفسيرها

بعد الانتهاء من التحليل الإحصائي، تستعرض الباحثة في هذا الجزء مناقشة النتائج في ضوء أسئلة الدراسة وفرضياتها وأهدافها، وذلك على النحو التالي:

أولاً: اختبار الفرضية الرئيسية والإجابة على السؤال الرئيسي

أظهرت نتائج تحليل الانحدار البسيط أن قيمة الدلالة المعنوية للنموذج بلغت (Sig = 0.012) وهي أقل من مستوى المعنوية القياسي(0.05) ، وبذلك تُرفض الفرضية الصفرية وتُقبل الفرضية البديلة (الرئيسية) . وتؤكد هذه النتيجة أن المعوقات ككتلة واحدة تمثل متغيراً حرجاً يساهم في تفسير ما نسبته (6.2%) من التغيرات الحاصلة في جودة التقارير المالية في البيئة المصرفية المبحوثة، مع وجود معامل انحدار غير معياري موجب بلغ ($\beta = 0.483$) يعكس وعي الكوادر بأثر تشخيص هذه المعوقات في حماية جودة المعلومات. وبذلك يكون الهدف الأول للدراسة قد تحقق ببلورة هذه الخصوصية في البيئة المصرفية الليبية.

ثانياً: اختبار الفرضيات الفرعية والإجابة على الأسئلة الفرعية

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

باستخدام تحليل الانحدار المتعدد لاختبار الأثر الفردي لكل بعد من الأبعاد الثلاثة بشكل مستقل داخل النموذج، جاءت النتائج على النحو التالي:

1. الفرضية الفرعية الثالثة (نقص البرامج التدريبية للمحاسبين):

أظهرت النتائج أن قيمة الدلالة المعنوية لهذا البعد بلغت (Sig = 0.000) وهي أقل بكثير من مستوى المعنوية(0.05) ، وقيمة Tالمحسوبة له سجلت (4.221)، وبذلك تُرفض الفرضية الصفرية وتُقبل الفرضية البديلة الثالثة .يمثل نقص التأهيل والبرامج المتقدمة المحرك الفني الوحيد الذي امتلك قوة تفسيرية مستقلة ومعنوية (β = 0.416)في نموذج الانحدار المتعدد. وترى الباحثة أن تفسير ذلك يعود إلى كون المحاسب هو الأداة التنفيذية المباشرة داخل المصرف؛ وبناءً عليه فإن غياب الدورات المتخصصة بمعايير الاستدامة والقياس الكمي يضعف مباشرة دقة وموثوقية البيانات الاجتماعية والبيئية ويحرم القوائم من خاصية التمثيل الصادق، وبذلك يكون الهدف الثاني للدراسة قد تحقق فعلياً.

2. الفرضيتان الفرعيتان الأولى والثانية (غياب الضوابط الرقابية، والظروف السياسية والأمنية):

أظهرت مخرجات الجدول رقم (5) أن قيم الدلالة المعنوية سجلت (0.114 للبعد الأول) و (0.842 للبعد الثاني)، وهي قيم أكبر من مستوى المعنوية (0.05) وبناءً عليه، لا يوجد دليل إحصائي كافٍ لرفض الفرضية الصفرية، وبالتالي تُرفض الفرضيتان البديلتان الأولى والثانية في نموذج الأثر الفردي.

وتفسر الباحثة هذه النتيجة الحساسة بأنه على الرغم من الارتفاع الكبير في المتوسطات الحسابية الوصفية لهذين البعدين (غياب الضوابط المركزي 4.53، والظروف السياسية 4.17)، إلا أنهما لم يحققا أثراً خطياً منفرداً في التنبؤ بجودة التقارير المالية عند تواجدهما مع بُعد التدريب. ويعود ذلك إلى أن غياب القوانين الملزمة أو الاضطراب السياسي الخارجي يمثلان بيئة محيطة عامة، بينما جودة القوائم كمنتج تقني تتأثر أولاً وقبل كل شيء بالمهارة الذاتية والبرامج المتاحة داخل المعمل المحاسبي بالمصرف. وتمثل هذه النتيجة إضافة علمية نوعية لهذه الدراسة؛ إذ حددت للمسؤولين في إدارة المصارف التجارية الليبية أن الأولوية القصوى لمعالجة قصور الشفافية تكمن في الاستثمار الفوري في تأهيل وتدريب الكوادر المحاسبية باعتباره خط الدفاع الفني الأول.

ثالثاً: مناقشة مستويات المتغيرات (تحقيق أهداف الدراسة الوصفية)

1. مستوى معوقات تطبيق المحاسبة الاجتماعية (المتغير المستقل) :أثبتت الدراسة أن معوقات تطبيق المحاسبة الاجتماعية تتوفر في البيئة المصرفية بالزاوية بمستوى مرتفع جداً وبمتوسط حسابي إجمالي بلغ (4.33) وبانحراف معياري ضئيل (0.277)، مما يدل على وجود اتفاق تام بين الكوادر المصرفية على أن غياب الأطر الملزمة ونقص المهارات يفرضان قيوداً حادة تعيق ممارسات الاستدامة.
2. مستوى جودة التقارير المالية (المتغير التابع) :أثبتت الاستجابات الميدانية أن متطلبات وخصائص جودة التقارير المالية تتوفر بمستوى مرتفع جداً بمتوسط حسابي عام بلغ (4.24) وانحراف معياري (0.538)، مما يعكس وعياً مهنياً متقدماً لدى المحاسبين بأهمية الخصائص النوعية (كالشفافية والملائمة والقابلية للمقارنة)، وأن حجب هذه الخصائص ناتج عن وجود المعوقات وليس تدنياً في إدراك أهمية الجودة.

توصيات الدراسة

بناءً على النتائج التي تم التوصل إليها، وفي ضوء الفجوة التي كشف عنها التحليل الإحصائي بين إدراك أهمية الجودة وحجم المعوقات الفنية والتأهيلية المحيطة بها، تقدم الباحثة مجموعة من التوصيات العملية الموجهة إلى مصرف ليبيا المركزي وإدارات المصارف التجارية لضمان رفع كفاءة المعلومات المحاسبية:

1. بناءً على ثبوت الأثر المعنوي الحاسم لبعد البرامج التدريبية، نوصي بتأسيس حزمة دورات تدريبية متقدمة وإجبارية للمحاسبين المصرفيين بالتعاون مع المنظمات المهنية، تركز على معايير المبادرة العالمية للإفصاح (GRI) وأساليب القياس الكمي والنوعي للتكاليف والمنافع الاجتماعية.
2. نوصي بالعمل على تحديث البرمجيات والأنظمة المحاسبية المعمول بها في المصارف التجارية وتوسيع قوالب المدخلات بها، لتمكينها تكنولوجياً من استيعاب ودمج متطلبات المحاسبة الاجتماعية والبيئية كجزء لا يتجزأ من دورتها البرمجية السنوية، مما يعزز دقة وموثوقية المعلومات.

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

3. لمعالجة العائق التنظيمي الكلي، نوصي السلطة النقدية (مصرف ليبيا المركزي) بإصدار دليل فني موحد يحدد قيد وعرض البنود الاجتماعية والبيئية، وصياغة نماذج نمطية إلزامية لتقارير الاستدامة بما يضمن تحقيق خاصية القابلية للمقارنة بين المصارف التجارية الليبية.
4. نوصي بربط مستوى الالتزام بالإفصاح الاجتماعي والبيئي ضمن معايير التقييم السنوي لأداء إدارات المصارف، وصياغة لائحة حوافز تمنح مزايا تفضيلية للمصارف التي تتبنى الاستثمارات الخضراء والتمويل الأخلاقي لحماية الرصيد القيمي للمؤسسات المصرفية.
5. بما أن الظروف السياسية والأمنية شكلت عائقاً بمتوسط مرتفع، نوصي بإعداد أدلة محاسبية مرنة متخصصة في إدارة الأزمات المصرفية، تُعلم المحاسبين كيفية قياس وتوثيق نفقات المسؤولية الاجتماعية الطارئة (كالمساعدات الإنسانية المجتمعية) لضمان التمثيل الصادق والشفاف لكافة التكاليف في القوائم المنشورة تحت شتى الظروف.

مقترحات لدراسات مستقبلية

تفتح هذه الدراسة الباب أمام الباحثين لإجراء أبحاث مستقبلية مكملة، ومن أهمها:

1. تقترح الباحثة إجراء دراسة تبحث في دور التحول الرقمي المصرفي أو الحوكمة المؤسسية كمتغيرات وسيطة أو معدلة يمكن أن تسهم في تفسير وتعظيم هذا الأثر.
2. إجراء دراسة مقارنة بين المصارف التجارية العاملة في مدينة الزاوية ونظيراتها من المصارف في مناطق أو أقاليم ليبية أخرى، للوقوف على مدى تأثير البيئة الجغرافية والاضطرابات الأمنية المحلية على تفاوت مستويات الإفصاح المستدام.
3. الانتقال من قياس أثر المعوقات على جودة التقارير المالية (المنظور الداخلي الفني) إلى قياس أثر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية على السمعة المؤسسية للمصرف وجذب المودعين والمستثمرين (المنظور الخارجي التسويقي) لضمان اكتمال حلقة التقييم.
4. إجراء دراسة نوعية تعتمد على المقابلات المعمقة مع مسؤولي الرقابة على المصارف والنقد بمصرف ليبيا المركزي، لاستكشاف المعوقات التشريعية والهيكلية التي تحول دون إصدار معايير ملزمة للمحاسبة الاجتماعية والاستدامة حتى الآن.

Compliance with ethical standards

Disclosure of conflict of interest

The author(s) declare that they have no conflict of interest.

المراجع:

1- أبو شيبة، احمد حسن الرماح (2017) معوقات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في تقارير الشركات المساهمة، جامعة الزاوية، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد.

2- أبو سمرة، حامد احمد صالح (2009) معوقات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في تقارير الشركات المساهمة ،رسالة ماجستير جامعة الإسلامية –غزة –كلية التجارة.

3- أبو سيف ،مفتاح إبراهيم (2025) تطوير نموذج محاسبي للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية واثره في تعزيز الشفافية التقارير المالية ،دراسة تطبيقية على القطاع المصرفي الليبي ،اكاديمية الدراسات العليا ،كلية الاقتصاد ،طرابلس ،أطروحة دكتوراه.

4-الاوجلي ،جمعة محمود (2022) واقع الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في المصارف التجارية الليبية ،مجلة الدراسات الاقتصادية ،جامعة بنغازي.

5-اللولو ،محمد سالم (2009) مدى إمكانية تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية من قبل الشركات المساهمة العامة ،دراسة تطبيقية ،رسالة ماجستير ،الجامعة الإسلامية – غزة.

6-العطار ،محمد حسن(2022) المحاسبة الاجتماعية والبيئية :مدخل استراتيجي للتنمية المستدامة ،دار الفكر الجامعي ،الإسكندرية.

7-الورفلي ،سامي الصادق(2023) ،معوقات تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية واثرها على جودة التقارير الم المالية دراسة ميدانية على المصارف في مصراته جامعة مصراته ،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ،رسالة ماجستير.

8-الريشي ،عبد السلام منصور(2024)ابعاد المسؤولية الاجتماعية واثرها في تعزيز الأداء المستدام للمصارف التجارية ،المجلة الليبية للبحوث والدراسات المحاسبية، جامعة طرابلس .

9-الجليدي ،على رجب (2023)اثر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في تعزيز الثقة بالقطاع المصرفي ،مجلة العلوم الإنسانية والتطبيقية – جامعة المرقب.

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

10-العبيدي ،مفتاح الصالحين (2020) المحاسبة الاجتماعية والبيئية :الاطار النظري والتطبيق العملي في المؤسسات المالية ،درا الكتب الوطنية – بنغازي .
11- السويح ،على محمد ،والنعاس ،سليمان علي (2017)مدى ادراك أهمية محاسبة المسؤولية الاجتماعية في المصارف الليبية مجلة الدراسات الاقتصاد والاعمال ،المجلد الخامس العدد (1).
12- الكريمي ،فؤاد عبد اللطيف (2021) حوكمة الشركات واثرها على الإفصاح المحاسبي الاجتماعي ،دار حامد للنشر والتوزيع ،عمام
13-بوزيد ،فرج مفتاح (2025) متطلبات التحول نحو معايير المحاسبة الدولية واثرها على الخصائص جودة المعلومات المحاسبية ،دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الليبية ،جامعة بنغازي كلية الاقتصاد أطروحة دكتوراه.
14-حبيب ،خالد صبحي (2011) مدى ادراك المصارف التجارية لأهمية المحاسبةوالافصاح عن المسؤولية الاجتماعية دراسة تطبيقية ،رسالة ماجستير ،الجامعة الإسلامية- غزة.
15-ذيب ناصر محمود (2023) اتجاهات حديثة في المحاسبة الدولية والمعايير المهنية ،مجلة الدراسات المحاسبية والمالية .
16-نصير احمد ،دمدوم،زكرياء(2019)،مداخل تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية في المشاريع المقاولاتية في ظل التنمية المستدامة ،جامعة الوادي ،مجلة اقتصاد المال والاعمال ،المجلد الثالث ،عدد الرابع .
17-آمنة العقون) 2019 (أثر المسؤولية الاجتماعية على الأداء البيئي،رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة محمد الخيضر- بسكرة الج ا زئر.
18-عمر مصباح المزوغي) 2017 (مستوى القياس والإفصاح المحاسبي عن تكلفة أنشطة المسؤولية الاجتماعية بالقوائم المالية ، رسالة ماجستير ، الأكاديمية الليبية ، مصراته.
19-منصور محمد الفرجاني وآخرون 2017 (الإفصاح البيئي في شركات الاسمنت الليبية ، المؤتمر الاقتصادي الأول للاستثمار والتنمية في منطقة الخمس .
-20 verboven ,H(2011) communicating CSR and Business Identity in the chemical industry through mission slogans business communication quarterly ,74(4).
21-Mysaka, H. and Derun, I.,)2022(. GRI 400 as a Contemporary tool to Increase trust in Corporate Social Responsibility. Calitatea, 23(187), pp.256.

Disclaimer/Publisher's Note: The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of **LJCAS** and/or the editor(s). **LJCAS** and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).